التَّعَجُّبُ[1]

٤٧٤ ـ بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ «مَا» تَعَجُّبَا ... أَوْ جِئْ بِـ«أَفْعِلْ» قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا[٢]

٤٧٥ ـ وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كَـ«مَا ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا»[٣]

للتعجب صيغتان[٤]: **إحداهما**: «ما أفْعَلَهُ» **والثانية**: «أفعِلْ بِهِ» وإليهما أشار المصنف بالبيت الأول، أي: انْطِقْ بأفْعَلَ بعد «ما» للتعجب، نحو: «مَا أَحْسَنَ زيداً، وما أَوْفَى

(1) التعجُّب: هو استعظامُ فعْلٍ ظاهرِ المزيّة.
ومعنى كونه ظاهر المزية أنّ فيه زيادةً فيها، ويُشترَط أن يكون سبَبُها خفيّاً، فإن عُلِمَ سببُها لم يُتعجَّب منها! واعلم أنه لا يُتعجَّبُ من صفاتِ الله تعالى قياساً؛ لأن صفاتِه لا تقبل الزيادة، وجوازُهُ ليسَ بالمعنى الاصطلاحي للتعجّب، بل على سبيل إثباتِ الغاية له سبحانه في الصفاتِ، وأنها مما تحار فيه العقول والقصد من ذلك الثناء على الله تعالى بذلك!

(٢) «بأفعل» جار ومجرور متعلق بقوله: «انطق» الآتي «انطق» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعد» ظرف متعلق بانطق أيضاً، وبعد مضاف، و«ما» مضاف إليه «تعجباً» مفعول لأجله، أو حال من الضمير المستتر في «انطق» على التأويل بالمشتق، أي: انطق متعجباً «أو» عاطفة «جئ» فعل أمر معطوف على انطق «بأفعل» جار ومجرور متعلق بـ«جئ» «قبل» ظرف متعلق بـ«جئ» أيضاً، و«قبل» مضاف، و«مجرور» مضاف إليه «ببا» جار ومجرور متعلق بمجرور، وقصر المجرور للضرورة.

(٣) «وتلو» مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: انصب تلو... إلخ، وتلو مضاف، و«أفعل» قصد لفظه: مضاف إليه «انصبنه» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للتوكيد، والهاء مفعول به «كما» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق غير مرة، ما: تعجبية مبتدأ «أوفى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى «ما» «خليلينا» خليلي: مفعول به لأوفى، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، وهو مضاف، ونا مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «وأصدق» فعل ماض جاء على صورة الأمر «بهما» الباء زائدة، والضمير فاعل «أصدق».

(٤) هاتان الصيغتان هما اللتان عقد النحاة باب التعجب لبيانهما، فأما العبارات الدالة بحسب اللغة على إنشاء التعجب فكثيرة: منها قياسي، ومنها سماعي، فالقياسي: أن تحول الفعل الذي تريد التعجب من مدلوله إلى صيغة فعل، بضم العين، وسيأتي ذكر هذا في باب نعم وبئس، وأما السماعي، فنحو قولهم: لله دره فارسًا! وقولهم: سبحان الله.

خَلِيلَيْنَا»، أو جئ بأَفْعِلْ قبل مجرور ببا، نحو: «أَحْسِنْ بالزَّيْدَيْنِ، وأَصْدِقْ بهما»(1).

فما: مبتدأ، وهي نكرة تامة عند سيبويه(2)، و«أَحْسَنَ» فعلٌ ماضٍ(3)، فَاعِلُه ضميرٌ مستتر عائد على «ما»(4)، و«زيداً» مفعولُ أَحْسَنَ، والجملة خبر عن «ما»، والتقدير: «شيءٌ أَحْسَنَ زيداً» أي: جعَلَه حسناً، وكذلك: «مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا».

وأما أَفْعِلْ ففعل أمر(٥)، ومعناه التعجُّبُ لا الأمر، وفاعله المجرور بالباء، والباء زائدة.

واستدل على فعلية أَفْعَلَ بلزوم نون الوقاية له إذا اتَّصَلَت به ياءُ المتكلم، نحو: «ما أَفْقَرَنِي إلى عَفْوِ الله»، وعلى فعلية «أَفْعِلْ» بدخول نون التوكيد عليه في قوله: [الطويل]

ش٢٦٨ ـ وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً ... فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا(٦)

---

(1) وهما صيغتان وضعيّتان لا تحتاجان إلى قرينةٍ للدلالة على التعجب، بخلاف الصِّيَغ الأخرى. لكن قد تتضمّنان معانيَ أخرى غير التعجُّب كالذمّ أو المدح..

(2) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣/ ٧٤:

قال سيبويه: هي نكرة تامّةٌ بمعنى شيء، وابتُدئ بها لتضمُّنها معنى التعجُّب، وما بعدها خبرٌ فموضعُهُ رفع. ا.هـ.

قلت: ليس في «الكتاب» هذا القول، ولا تصريحَ لسيبويه بكون «ما» هنا نكرة تامة، فلعلّ النحاة على اختلافهم جوَّزوا لأنفسهم نسبة ما استنبطوه من كلامِهِ إلى كلامه!! والله أعلى وأعلم.

(3) وهو قول البصريين والكسائي واستدلوا لذلك بلزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية تقول: ما أحوجَنِي إلى فضلِك!

وقال الكوفيون غير الكسائي: هو اسمٌ لمجيئه مصغَّراً، تقول: «ما أُحَيْسِنَهُ» وفتحته بناءٌ على الرفع في محل خبر، أو إعرابٌ لمخالفته للمبتدأ.

ورُدّ عليهم أن هذا التصغير شذوذ لا عبرَةَ به.

(4) وعودة هذا الضمير الدليلُ على اسمية «ما» وابتدائيّتها.

(٥) المشهور عند النحاة البصريين أنها فعل ماض جاء على صورة الأمر، والمجرور بالباء الزائدة وجوبًا هو فاعله، وأصل الكلام: «أحسن زيد» أي: صار ذا حسن، ثم أرادوا أن يدلوا به على إنشاء التعجب، فحولوا الفعل إلى صورة الأمر ليكون بصورة الإنشاء، ثم أرادوا أن يسندوه إلى زيد، فاستقبحوا إسناد صورة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزادوا الباء ليكون على صورة الفضلة، نحو: امرر بزيد، ثم التزموا ذلك.

(٦) هذا البيت مما استشهد به ثعلب ولم يعزه لقائل معين، وأنشده في «اللسان» (غ ض ب) عن ابن الأعرابي ولم يعزه إلى قائل معين، ورُوي صدره: «ومستخلف من بعد غضبى» وقد أنشده ابن السكيت في كتاب «الألفاظ» (ص٣٧) كما أنشده صاحب «اللسان». =

أراد: «وَأَحْرِيَنْ» بنون التوكيد الخفيفة، فأبْدَلها ألفاً في الوقف.

وأشار بقوله: «**وتِلْوَ أفْعَلَ**» إلى أن تاليَ «**أفْعَلَ**» يُنْصَبُ لكونه مفعولاً، نحو: «ما أوْفَى خَليلَيْنا».

ثم مَثَّلَ بقوله: «**وأَصْدِقْ بهما**» للصيغة الثانية.

وما قدَّمْنَاه من أن «ما» نكرة تامة هو الصحيح، والجملة التي بعدها خَبَرٌ عنها، والتقدير: «شيء أَحْسَنَ زيداً» أي: جعله حسناً، **وذهب الأخفشُ**[1] إلى أنها موصولة والجملة التي بعدها صلتُها، والخبر محذوف، والتقدير: «الّذِي أَحْسَنَ زَيْداً شيءٌ عَظِيم»، **وذهب بعضُهم**

= اللغة: «غضبى» بفتح الغين وسكون الضاد المعجمتين وفتح الباء الموحدة: اسم للمئة من الإبل، وهي معرفة لا تنون ولا تدخل عليها أل، ذكر ذلك الجوهري والصاغاني وابن سيده والزجاجي، وقال المجد: إنه تصحيف، وإن صوابه: «غضيا» بالمثناة التحتية مقصورًا، وكأنه سمي بذلك على التشبيه بمنبت الغضى لكثرته «صريمة» تصغير صرمة، بكسر أوله، وهي القطعة من الإبل ما بين العشرين والثلاثين، ويقال غير ذلك، ويجوز أن نقرأ صريمة بفتح الصاد، والصريمة: القطعة من النخل والإبل أيضًا، ومن الأول قول عمر رضي الله عنه: «أدخل رب الصريمة والغنيمة» يريد صاحب الإبل القليلة والغنم القليلة.

الإعراب: «**ومستبدل**» الواو واو رب، مستبدل: مبتدأ مرفوع تقديرًا، وفيه ضمير مستتر فاعله «**من بعد**» جار ومجرور متعلق بمستبدل، وبعد مضاف، و«**غضبى**» مضاف إليه «**صريمة**» مفعول به لمستبدل «**فأحر**» أحر: فعل ماض جاء على صورة الأمر «**به**» الباء زائدة، والضمير فاعل أحر «**من طول**» جار ومجرور متعلق بأحر، و«**من**» فيه بمعنى الباء، ويروى: «لطول فقر» وطول مضاف، و«**فقر**» مضاف إليه «**وأحريا**» الواو عاطفة، وأحريا: فعل ماض جاء على صورة الأمر، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة في الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «وأحريا» حيث أكد صيغة التعجب بالنون الخفيفة، وقد علمت أن نون التوكيد يختص دخولها بالأفعال، فيكون ذلك دليلاً على فعلية صيغة التعجب، خلافاً لمن ادعى اسميتها.

فإن قلت: ألستم تدعون أن هذه الصيغة فعل ماض؟ فإذا كان هذا صحيحًا فما بال نون التوكيد ـ كما تدعون ـ قد اتصلت به، ونون التوكيد فيما نعلم إنما تتصل بالأمر والمضارع؟

قلنا: الجواب على ذلك من وجهين: أحدهما: أن اتصال نون التوكيد بالفعل الماضي ـ وإن يكن نادرًا ـ ليس كاتصالها بالاسم، فإن اشتراك الماضي مع المضارع والأمر في الفعلية يجعل بينه وبينهما قربًا واتصالاً، فسهل من أجل هذا دخول النون عليه. **والثاني**: أنه إنما ألحقت النون هذه الصيغة مراعاة لصورتها، فإنها في صورة فعل الأمر، وإن يكن معناها معنى الماضي، وهذا على المشهور عند الجمهور، وقد ذكر الشارح أنها فعل أمر، فلا يرد هذا الاعتراض عليه.

(1) وطائفةٌ من الكوفيين.

إلى أنها استفهامية[1]، والجملة التي بعدها خبر عنها، والتقدير: «أيُّ شيء أَحْسَنَ زيداً؟» وذهب **بعضهم** إلى أنها نكرة موصوفة[2]، والجملة التي بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: «شيء أَحْسَنَ زيداً عظيم».

٤٧٦ ـ وَحَذْفَ مَا مِنْه تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ ... إنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ[٣]

يجوز حذفُ المتعجَّبِ منه، وهو المنصوب بعد أَفْعَلَ والمجرورُ بالباء بعد أَفْعِلْ إذا دَلَّ عليه دليلٌ؛ فمثالُ الأول قولُه: [الطويل]

ش٢٦٩ ـ أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا ... بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا[٤]

---

(1) هو قول الفراء وابن درستويه، ويُنسَبُ إلى الكوفيين.

(2) هو قولٌ آخَرُ للأخفش.

وعنه روايةٌ كقول سيبويه، فالأقوال عنه ثلاثة!

انظر «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٨٨٦ ـ ٨٨٧.

(٣) «حذف» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله: استبح، الآتي، وحذف مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بتعجب الآتي «تعجبت» فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها صلة «استبح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «عند» ظرف متعلق بقوله: «يضح» الآتي، وعند مضاف، و«الحذف» مضاف إليه «معناه» معنى: اسم كان، ومعنى مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من «يضح» وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٤) البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي.

اللغة: «أم عمرو» يريد به عمرو بن قميئة اليشكري صاحبه في سفره إلى قيصر الروم «تحدرا» انصب، وانسكب.

المعنى: يقول: إن عهدي بأم عمرو أن أراها صابرة متجلدة، فما بالها اليوم قد كثر بكاؤها على عمرو؟!

الإعراب: «**أرى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**أم**» مفعول به لأرى، وأم مضاف، و«**عمرو**» مضاف إليه «**دمعها**» دمع: مبتدأ، ودمع مضاف، و«ها» مضاف إليه، والجملة من «**تحدرا**» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من أم عمرو؛ لأن «أرى» هنا بصرية، فلا تحتاج لمفعول ثان «**بكاء**» مفعول لأجله «**على عمرو**» جار ومجرور متعلق ببكاء «**وما**» تعجبية مبتدأ «**كان**» زائدة «**أصبرا**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره هو يعود على ما التعجبية، والمفعول محذوف، أي: أصبرها، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهو ما التعجبية.

=

التقدير: «وما كان أَصْبَرَهَا» فحذف الضميرَ ـ وهو مفعول أفْعَلَ ـ للدَّلَالة عليه بما تقدَّمَ، ومثالُ الثاني قولُه تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] التقديرُ والله أعلم: وأبصر بهم، فحذف «بهم» لدلالة ما قبله عليه، وقول الشاعر: [الطويل]

ش٢٧٠ ـ فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الـمَنِيَّةَ يَلْقَهَا   حَـمِـيـداً وَإِنْ يَـسْـتَـغْـنِ يَـوْمـاً فَـأَجْـدِرِ(١)

= **الشاهد فيه:** قوله: «وما كان أصبرا» حيث حذف المتعجب منه، وهو الضمير المنصوب الذي يقع مفعولاً به لفعل التعجب كما قدرناه.

ومثل هذا البيت ما يُنسب إلى أبي السبطين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه:

جَزَى الله قَومًا قَاتَلُوا فِي لِقَائِهِم   لَدَى الرَّوْعِ قَومًا مَا أَعَزَّ وأَكْرَمَا

يريد: ما أعزهم وأكرمهم، فحذف الضميرين.

(١) البيت لعروة بن الورد، الملقب بعروة الصعاليك.

المعنى: هذا الفقير ـ الذي وصفه في أبيات سابقة ـ إذا صادف الموت صادفه محمودًا، وإن يستغن يومًا فما أحقه بالغنى وما أجدره باليسار!

الإعراب: «**فذلك**» اسم الإشارة مبتدأ، واللام للدلالة على بعد المشار إليه، والكاف حرف يدل على الخطاب «**إن**» شرطية «**يلق**» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه «**المنية**» مفعول به ليلق «**يلقها**» يلق: فعل مضارع جواب الشرط، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هو فاعل، وها: مفعول به، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «**حميدًا**» حال من فاعل «يلق» المستتر فيه «**وإن**» شرطية «**يستغن**» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو «**يومًا**» ظرف زمان متعلق بيستغن «**فأجدر**» الفاء لربط الجواب بالشرط، أجدر: فعل ماض جاء على صورة الأمر، وقد حذف فاعله والباء التي تدخل عليه، والأصل: فأجدر به، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله: «فأجدر» حيث حذف المتعجب منه، وهو فاعل «أجدر» كما أوضحناه في الإعراب.

واعلم أن الحذف إنما يكثر إذا كان «أفْعِلْ» معطوفًا على مثله قد ذكر معه المتعجَّب منه، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] أي: بهم، أما في مثل هذا البيت فالحذف شاذ؛ لعدم وجود المعطوف عليه المشتمل على مثل المحذوف.

ثم اعلم أن ما ذكرناه ـ من أنه يكثر حذف المتعجب منه في صيغة «أفعل به» إذا كان قد عطف على مماثل مشتمل على مثل المحذوف ـ هو رأي جماعة من النحاة، وهؤلاء يخصون الدليل الدال على المحذوف بالمعطوف عليه، بالشرط المذكور، ومنهم من ذهب إلى أن العبرة بوضوح المقصد، سواء أكان بالعطف أم بغيره، وعلى هذا لا يكون الحذف من بيت الشاهد شاذًّا، فاعرف ذلك.

أي: فَأَجْدِرْ به [فحذف المتعجَّب منه بعد «أَفْعِلْ» وإن لم يكن معطوفاً على أَفْعِلْ مثلِه، وهو شاذ](1).

٤٧٧ - وَفي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمَا ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا(٢)

لا يتصرف فعلا التعجب، بل يلزم كل منهما طريقةً واحدةً؛ فلا يستعمل من أَفْعَلَ غيرُ الماضي، ولا من أفْعِلْ غيرُ الأمر، قال المصنف: وهذا مما لا خلاف فيه.

٤٧٨ - وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا(٣)

٤٧٩ - وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَا(٤)

يشترط في الفعل الذي يُصَاغ منه فعلا التعجب شروطٌ سبعةٌ:

أحدها: أن يكون ثلاثيًّا؛ فلا يُبْنَيَانِ مما زاد عليه، نحو: دَحْرَجَ، وانْطَلَقَ، واستخرج.

الثاني: أن يكون متصرفاً؛ فلا يُبْنَيَانِ من فعلٍ غيرِ متصرفٍ، كنِعْمَ، وبِئْسَ، وعَسَى، ولَيْسَ.

---

(١) إذاً يُشتَرَط لجواز هذا المحذوف أن يكون «أفعِلْ» معطوفاً على «أفعِلْ» آخَرَ مذكور معَهُ المتعجّبُ منه.
وقد جاز هذا الحذف مع كون المحذوف فاعلاً في المعنى؛ لأن لزومه للجرّ كساه صورة الفضلة، فجاز فيه ما جازَ فيها!
ينظر «شرح الأشموني» ٣/ ٢٩.

(٢) «وفي كلا» جار ومجرور متعلق بقوله: «لزما» الآتي، وكلا مضاف، و«الفعلين» مضاف إليه «قدماً» ظرف متعلق بلزم «لزما» لزم: فعل ماض، والألف للإطلاق «منع» فاعل لزم، ومنع مضاف، و«تصرف» مضاف إليه «بحكم» جار ومجرور متعلق بلزم، والجملة من «حتما» ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة لحكم.

(٣) «وصغهما» صغ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز المتصل مفعول به «من ذي» جار ومجرور متعلق بصغ، وذي مضاف، و«ثلاث» مضاف إليه، والجملة من «صرفا» ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة لذي ثلاث «قابل فضل، تم، غير ذي انتفا» نعوت أيضاً لذي ثلاث: بعضها مفرد، وبعضها جملة.

(٤) «وغير» معطوف على «غير» في البيت السابق، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«وصف» مضاف إليه، وجملة «يضاهي أشهلا» في محل جر صفة لوصف «وغير» عطف على غير السابق، وغير مضاف، و«سالك» مضاف إليه، وفيه ضمير مستتر فاعل «سبيل» مفعول به لسالك، وسبيل مضاف، و«فعلا» قصد لفظه: مضاف إليه.

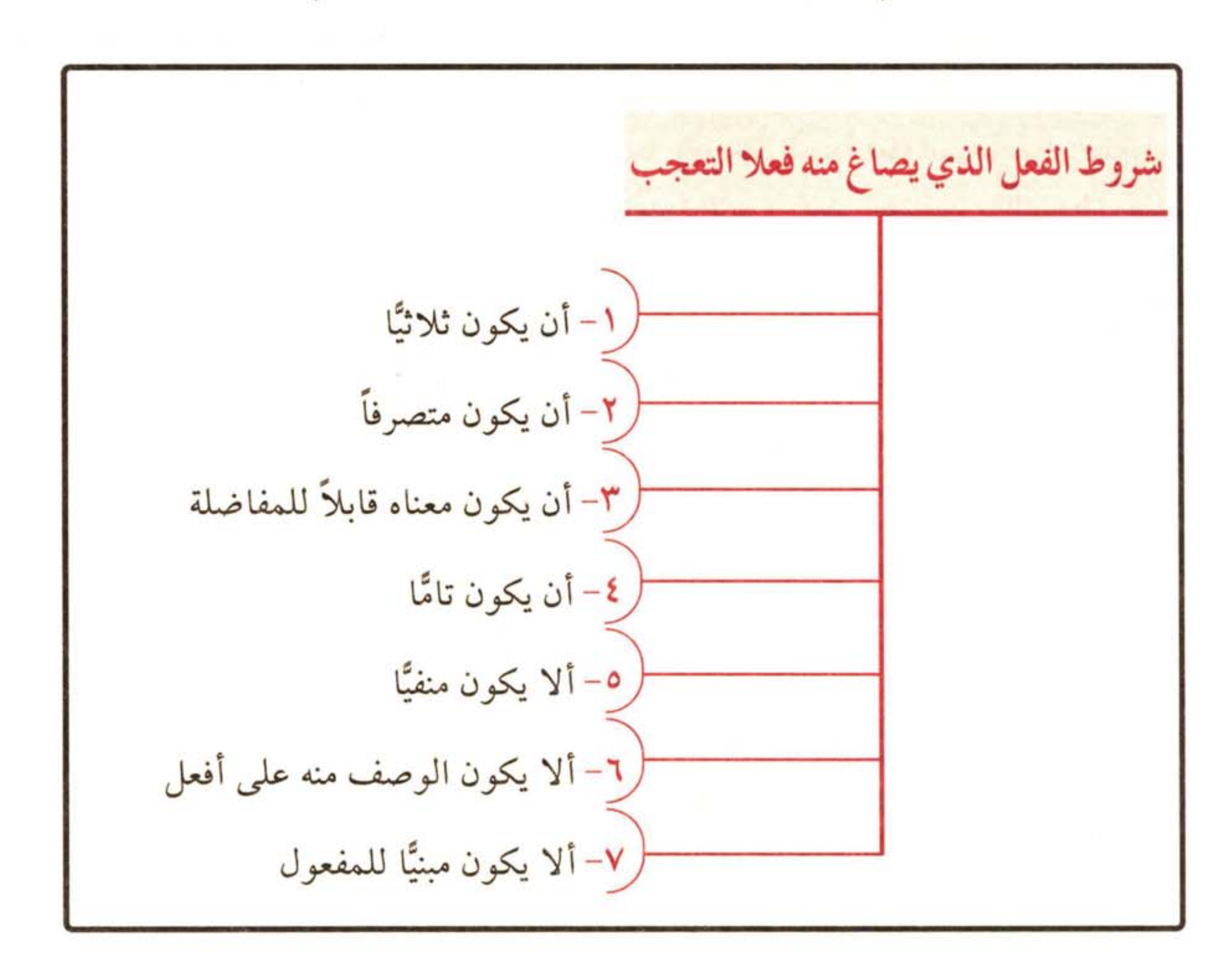
الثالث: أن يكون معناه قابلاً للمُفَاضلة؛ فلا يُبْنَيَانِ من «مات» و«فَنِيَ» ونحوِهما، إذ لا مزيةَ فيهما لشيء على شيء.

الرابع: أن يكون تامًّا، واحترز بذلك من الأفعال الناقصة، نحو: «كان» وأخواتِها؛ فلا تقول: «ما أكْوَنَ زيداً قائماً»، وأجازه الكوفيون.

الخامس: ألا يكون منفيًّا، واحترز بذلك من المنفي لزوماً، نحو: «ما عَاجَ فلان بالدَّواءِ» أي: ما انتفَعَ به، أو جوازاً، نحو: «ما ضربْتُ زيداً».

السادس: ألا يكون الوَصْفُ منه على أَفْعَلَ، واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان: كسَوِدَ فهو أَسْوَدُ، وحَمِرَ فهو أَحْمَر، والعيوبِ: كحَوِلَ فهو أَحْوَلُ، وعَوِرَ فهو أَعْوَرُ؛ فلا تقول: «ما أَسْوَدَه» ولا «ما أَحْمَرَه» ولا «ما أَحْوَلَه» ولا «ما أَعْوَرَه» ولا «أَعْوِرْ بِه» ولا «أَحْوِلْ بِهِ».

السابع: ألا يكون مبنيًّا للمفعول، نحو: «ضُرِبَ زَيْدٌ»؛ فلا تقول: «ما أَضْرَبَ زيداً!» تريد التعجب من ضَرْبٍ أُوقِعَ به؛ لئلا يلتبس بالتعجب من ضَرْبٍ أَوْقَعَهُ.



٤٨٠ ـ وَأَشْدِدَ او أَشَدُّ أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا[(١)]

٤٨١ ـ وَمَصْدَرُ العَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بالبَا يَجِبْ[(٢)]

يعني أنه يُتَوَصَّلُ إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروطَ بأشْدِدْ ونحوِه وبأشَدَّ ونحوه، ويُنْصَبُ مصدرُ ذلك الفعل العادمِ الشروطَ بعد «أَفعلَ» مفعولاً، ويُجَرُّ بعد «أَفْعِلْ» بالباء؛ فتقول: «مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ، واستخراجَهُ!» و«أَشْدِدْ بِدَحْرَجَتِهِ، واستخراجِهِ!» و«مَا أَقْبَحَ عَوَرَهُ، وَأَقْبِحْ بعَوَرِهِ! وما أَشَدَّ حُمْرَتَهُ، وأَشْدِدْ بحُمْرَتِهِ!».

٤٨٢ ـ وَبالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ[(٣)]

يعني أنه إذا ورد بناءُ فعل التعجب من شيء من الأفعال التي سَبَقَ أنه لا يُبْنَى منها، حُكِمَ بنُدُورِهِ، ولا يُقَاسُ على ما سُمِعَ منه، كقولهم: «ما أَخْصَرَهُ!» من «اخْتُصِرَ» فَبَنَوْا أَفْعَلَ من فعلٍ زائدٍ على ثلاثة أحرفٍ، وهو مبني للمفعول، وكقولهم: «ما أَحْمَقَهُ!» فبنَوْا أفعل من فعلِ الوَصْفُ منه على أَفْعَلَ، نحو: حَمِقَ فهو أَحْمَقُ، وقولهم: «ما أَعْسَاه! وأَعْسِ به!» فَبنَوْا أفعَلَ وأفعِلْ به من «عسى» وهو فعل غير متصرف.

(١) «وأشدد» قصد لفظه: مبتدأ «أو أشد» معطوف عليه «أو شبههما» معطوف على أشد «يخلف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ما» اسم موصول: مفعول به ليخلف «بعض» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله: «عدم» الآتي، وبعض مضاف، و«الشروط» مضاف إليه «عدما» عدم: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «ما» الموصولة.

(٢) «ومصدر» مبتدأ، ومصدر مضاف، و«العادم» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بينتصب الآتي «ينتصب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «يجب» الآتي، وبعد مضاف، و«أفعل» مضاف إليه «جره» جر: مبتدأ، وجر مضاف، والهاء مضاف إليه «بالبا» قصر للضرورة: متعلق بجر، والجملة من «يجب» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «بالندور» جار ومجرور متعلق بقوله: «احكم» الآتي «احكم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لغير» جار ومجرور متعلق باحكم أيضاً، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ما» «ولا» ناهية «تقس» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على الذي» جار ومجرور متعلق بقوله: «تقس» «منه» جار ومجرور متعلق بقوله: أثر، الآتي «أثر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «الذي».

٤٨٣ ـ وَفِعْلُ هذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِمَا الزَمَا[١]

٤٨٤ ـ وَفَصْلُهُ بظَرْفٍ اوْ بحَرْفِ جَرْ مُسْتَعْمَلٌ والخُلْفُ في ذَاكَ اسْتَقَرْ[٢]

لا يجوز تقديمُ معمول فعل التعجب عليه[٣]؛ فلا تقول: «زيداً ما أَحْسَنَ»، ولا «ما زيداً أَحْسَنَ»، ولا «بِزَيْدٍ أَحْسِنْ»، **ويجب وَصْلُه بعامِلِه**؛ فلا يُفصَل بينهما بأجنبي، فلا تقول في «ما أحسنَ مُعْطِيَكَ الدِّرْهَمَ»: «ما أَحْسَنَ الدِّرهَمَ معطيَك»، ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره، فلا تقول: «ما أَحْسَنَ بِزيْدٍ مارًّا» تريد: «ما أحسن مارًّا بزيد»، ولا «ما أحسن عندك جالساً» تريد: «ما أحسن جالساً عندك»[4]، فإن كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل

---

(١) «وفعل» مبتدأ، وفعل مضاف، واسم الإشارة من «هذا» مضاف إليه «الباب» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «لن» نافية ناصبة «يقدما» فعل مضارع مبني للمجهول «معموله» معمول: نائب فاعل يقدم، ومعمول مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «ووصله» وصل: مفعول مقدم لقوله: «الزما» الآتي، ووصل مضاف، والضمير مضاف إليه «بما» جار ومجرور متعلق بوصل «الزما» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة.

(٢) «وفصله» مبتدأ ومضاف إليه «بظرف» جار ومجرور متعلق بفصل «أو بحرف» معطوف على بظرف، وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه «مستعمل» خبر المبتدأ «والخلف» مبتدأ «في ذاك» جار ومجرور متعلق بالخلف، والجملة من «استقر» وفاعله المستتر فيه جوازاً في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) فعل التعجب جامد غير متصرف كما علمت، والفعل الجامد ضعيف في ذاته، فلا يتصرف في معموله بتغيير موضعه، لا بتقديمه عليه، ولا بالفصل بينه وبينه.

(4) جزم الناظم ووافقه الشارحُ في عدم جواز الفصل بغير الظرف أو الجار والمجرور، والكلام عليهما آتٍ!
وقد أنكر الخلافَ في «شرح الكافية» ٢/ ١٠٩٦ رغم أنه نقله بعد ذلك؛ فلعله يحكم بخطئه! وهو مفهوم صنيع الشارح هنا. وصرّح به السيوطي في «البهجة المرضية» ص٢٤٥.
إلا أنّ الخلاف منقولٌ في الحال، أجازه الجرمي من البصريّين وهشام من الكوفيين؛ كقولهم: «ما أحسن مجرَّدةً هنداً».
وسيوردُ الشارحُ بعدَ قليل قول عليٍّ رضي الله عنه، وقد قال الناظم في «شرح التسهيل» ٣/ ٤١: وهذا مُصحِّحٌ للفصل بالنداء!
وقد أجاز الجرمي الفصل بالمصدر؛ كقولك: «ما أحسَنَ إحساناً زيداً» ومَنَعَهُ الجمهور؛ لمنعهم أن يكون لفعل التعجب مصدرٌ.
وأجاز ابن كيسان الفصل بـ«لولا» ومصحوبها؛ نحو «ما أحسنَ لولا بُخلُهُ زيداً».
ينظر: «شرح المرادي» ٢/ ٨٩٩ ـ ٩٠١، «شرح الأشموني» ٣/ ٣٦ ـ ٣٧.

التعجب، ففي جواز الفَصْلِ بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلافٌ، **والمشهور جوازه، خلافاً للأخفش والمبرِّد**[1] ومَنْ **وافقهما**، ونسب الصيمريُّ المنعَ إلى سيبويه، ومما ورد فيه الفصلُ في النثر قولُ عَمرو بن معد يكَرِب: «لله دَرُّ بني سُلَيْمٍ، ما أحْسَنَ في الهَيْجاء لقاءَهَا! وأكْرَمَ في اللَّزَبَات عطاءَهَا! وأثْبَتَ في المكرُمات بَقَاءَها!»[2]، وقولُ علي كرم الله وجهه، وقد مَرَّ بِعَمَّار فمسح التراب عن وجهه: «أَعْزِزْ عَلَيَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مُجَدَّلًا!»[3]، ومما ورد منه من النظم قولُ بعض الصحابة ﷺ: [الطويل]

ش٢٧١ ـ وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا[٤]

---

(1) «المقتضب» ٤/ ١٧٨.

(2) قوله في خبرٍ أسنَدَه القاليّ في «الأمالي» ص٥٩٣، وعنه في «العقد الفريد» ١/ ٢٦٧، وهو في «البصائر والذخائر» ٧/ ١٨٩.

(3) لم أهتد إليه إلا ما ذكرتهُ كتبُ النحاة في هذا الباب!

(٤) البيت للعباس بن مرداس، أحد المؤلفة قلوبهم الذين أعطاهم رسول الله ﷺ من سبي حنين مئة من الإبل.

الإعراب: «**وقال**» فعل ماض «**نبي**» فاعل، ونبي مضاف، و«**المسلمين**» مضاف إليه «**تقدموا**» فعل أمر وفاعله، والجملة في محل نصب مقول القول «**وأحبب**» فعل ماض جاء على صورة الأمر، فعل تعجب «**إلينا**» جار ومجرور متعلق بأحبب «**أن**» مصدرية «**تكون**» فعل مضارع ناقص منصوب بأن، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت هو اسمه «**المقدما**» خبر تكون، و«**أن**» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بباء زائدة مقدرة، وهو فاعل فعل التعجب، وأصل الكلام: وأحبب إلينا بكونك المقدما!

الشاهد فيه: قوله: «إلينا» حيث فصل به بين فعل التعجب الذي هو «أحبب» وفاعله الذي هو المصدر المنسبك من الحرف المصدري ومعموله، وهذا الفاصل جار ومجرور معمول لفعل التعجب، وذلك جائز في الأصح من مذاهب النحويين.

ومثل هذا البيت في كل ما اشتمل عليه من هذا الباب قول الآخر:

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أن يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

فإن المصدر المنسبك من «أن يحظى بحاجته» مجرور بباء زائدة، وهو فاعل أخلق، وقد فصل بينهما بقوله: «بذي الصبر».

وقولُه: [الطويل]

ش٢٧٢ ـ خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللُّبِّ أَنْ يُرَى صَبُوراً وَلٰكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ (١)

---

(١) البيت مما احتج به كثير من النحاة، منهم الجرمي، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين.

الإعراب: «**خليلي**» منادى حُذف منه حرف النداء، وياء المتكلم مضاف إليه «**ما**» تعجبية مبتدأ «**أحرى**» فعل ماض دال على التعجب، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو يعود على «ما» التعجبية فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**بذي**» جار ومجرور متعلق بأحرى، وذي مضاف، و«**اللب**» مضاف إليه «**أن**» مصدرية «**يرى**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، وهو المفعول الأول «**صبورًا**» مفعول ثان ليرى إذا قدرتها علمية؛ فإذا قدرتها بصرية اكتفت بمفعول واحد هو نائب الفاعل، ويكون قوله: «صبورًا» حالاً من نائب الفاعل، و«أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لفعل التعجب «**ولكن**» حرف استدراك «**لا**» نافية للجنس «**سبيل**» اسم لا «**إلى الصبر**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو الجار والمجرور متعلق بسبيل أو بمحذوف صفة له، وعلى هذين الوجهين يكون خبر لا محذوفاً.

الشاهد فيه: قوله: «بذي اللب» حيث فصل به بين فعل التعجب ـ وهو «أحرى» ـ ومفعوله، وهو المصدر المنسبك من الحرف المصدري ومعموله، وهذا الفاصل جار ومجرور متعلق بفعل التعجب، وهذا الفصل جائز في الأشهر من مذاهب النحاة، على ما بيناه في شرح الشاهد السابق، وقد بين الشارح العلامة من قال بجوازه من النحاة، ومن قال بمنعه منهم.

ومثل هذا الشاهد قول أوس بن حجر:

أُقِيمُ بِدَارِ الحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا

فقد فصل بالظرف ـ وهو قوله: «إذا حالت» ـ بين فعل التعجب الذي هو قوله: «أحر» وبين معموله الذي هو قوله: «بأن أتحولا»، ومن كلام العرب: «ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب!» وفيه الفصل بين فعل التعجب الذي هو «أحسن» و«أقبح» ومعمولِه الذي هو «أن يصدق» و«أن يكذب» بالجار والمجرور.